10.21608/MEAE.2024.239449.1228

المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

أهمية قطاع التجارة الخارجية الليبية ودوره في تحقيق التنمية

حسنية عبد الله محمد سليمة المهدي عبد القادر
جامعة عمر المختار ـ كلية الزراعة ـ قسم الاقتصاد الزراعي

المستخلص

يستهدف البحث بصفة رئيسية إبراز أهم ملامح الاقتصاد الليبي والفرص الاستثمارية ببعض قطاعاته، والمعوقات التى تواجه قطاعاته وكيفية التغلب عليها، مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية باعتبارها أهم قطاعات الاقتصاد القومي الليبي والذي سوف يعتمد عليه في تحقيق التنمية، وذلك خلال الفترة من 2000-2019 واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام بعض معايير التجارة الخارجية. وتوصل البحث لأهم النتائج التالية: (1) تشكل عائدات النفط حوالي 95% من صادرات وإيرادات الحكومة. (2) لدى ليبيا أعلى معدلات بطالة في العالم نتيجة للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي الراهن، بلغت 19% عام 2018.(3) خلال الفترة الأولي سجل الميزان التجارى الليبي عجز بلغت قيمته حوالي 12.6 مليار دينار وسجل فائض الفترة الثانية بلغ 5.7 مليار دينار. (4) يواجه الاقتصاد الليبي العديد من المعوقات التي تعرقل مسيرته نحو تحقيق التنمية .

ويوصي البحث بالعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي وذلك من خلال تطوير قطاع التكنولوجيا حيث أنه من القطاعات سريعة النمو عالميًا ومن ثم يحتاج القطاع للتطوير ليلحق بالركب العالمي.، تنمية القطاع الزراعي لسد احتياجات السوق المحلي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية، وتطوير القطاع المصرفي الليبي وفتح السوق للاستثمار الأجنبي، تنمية تجارة الترانزيت حيث أن ليبيا لديها فرصة نجاح كبيرة في أن تلعب دوراً محورياً في استيعاب جزء كبير من نمو حركة التجارة الدولية بين إفريقيا وأوروبا، تدريب العاملين في القطاع السياحي حيث أن الدولة لديها إمكانيات هائلة في القطاع السياحي لم تستغل بعد.

أهمية وضع خطة قومية تستهدف تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مع تحديد أولويات التنمية، الإ أن الأمر يتطلب في البداية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي حتى يتم تحقيق تنمية اقتصادية ويشعر المواطن بثمارها.

بيانات البحث

استلام 2023 /9/28
قبول 2024/4 / 10

الكلمات المفتاحية :
التجارة الخارجية، الاقتصاد الليبي، التنمية، التنوع الاقتصادي

الباحث المسئول: حسنية عبدالله
البريد الإلكتروني:hossnia.abdalla@oum.ed.ly

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

© The Author(s) 2023.

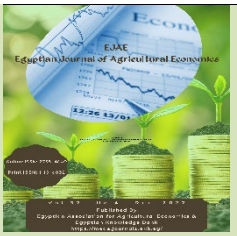

Egyptian Journal of Agricultural Economics

Available Online at EKb Press
ISSN: 2311-8547 (Online),
1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

The importance of Libya's foreign trade sector and its role in development

Hosnia Abdullah Muhammad **Salima Al-Mahdi Abdul Qadir**
Omar Al-Mukhtar University - Faculty of Agriculture - Department of Agricultural Economics

ARTICLE INFO

Article History
Received:28-9-2023
Accepted:10- **4-2024**

Keywords:
Foreign trade, Libya's economy, Development, economic diversity

ABSTRACT

The main objective of the research is to highlight the main features of Libya's economy and investment opportunities in some of its sectors, the constraints facing its sectors and how to overcome them, focusing on the foreign trade sector as the most important sector of Libya's national economy on which it will depend for development, during the period 2000-2019. The research relied on the analytical descriptive approach, using some foreign trade standards. The research reached the following results:

(1) Oil revenues constitute about 95% of the government's exports and revenues.

(2) Libya has the highest unemployment rates in the world because of the current security, political and economic situation, reaching 19% during 2018.

(3) During the initial period Libya's trade balance recorded a deficit of approximately 12.6 billion dinars and the second period surplus recorded 5.7 billion dinars.

(4) Libya's economy faces many obstacles to its progress towards development.

The research recommends working towards economic diversification through the development of the technology sector as it is one of the fast-growing sectors globally and therefore needs to be developed to catch up globally. development of the agricultural sector to meet the needs of the domestic market and access to self-sufficiency in agricultural goods, development of the Libyan banking sector and opening of the market for foreign investment; Developing transit trade as Libya has a great chance of success in playing a pivotal role in absorbing a large part of the growth of international trade between Africa and Europe, training workers in the tourism sector as the country has tremendous potential in the tourism sector that has not yet been exploited.

The importance of developing a national plan aimed at the development of different economic sectors while setting development priorities. At the outset, it is necessary to work towards political stability so that economic development can be achieved, and citizens feel the benefits

Corresponding Author
Email hossnia.abdalla@oum.ed.ly

© The Author(s) 2023.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

المقدمة

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسات الاقتصادية، حيث أنها مصدر أساسي لزيادة العوائد من العملات الأجنبية ومن ثم تمويل برامج التنمية، وتوفير فرص عمل مما يساهم في خفض معدلات البطالة، وتساهم كذلك في جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي والذي يترتب عليه ارتفاع المستوي التقني والمهارى داخل الدولة المستثمر فيها، وأيضا لديها القدرة على تغطية الواردات، وبالتالي يعتبر التصدير من أهم الدعائم اللازمة للنهضة الاقتصادية لمعظم اقتصاديات الدول الناشئة.

هذا وتعتمد ليبيا بصفة عامة على عوائد الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للدخل، إذ يشكل قطاع النفط في الاقتصاد الليبي نحو 95% من الايرادات من النقد الأجنبي، 60% من العائدات الحكومية وحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب إحصائيات عام 2020، وعلى الرغم مما تمتلكه دولة ليبيا من مصادر نفطية، تحقق لها فوائض في الميزان التجاري، إلا أن النظام الاقتصادي الليبي يعاني من أزمة هيكلية تتمثل في اعتماده بالأساس على مورد غير متجدد تتأثر قيمته بالأسعار العالمية، فضلًا عن الظروف الداخلية التي تمر بها البلاد خلال السنوات الأخيرة ، ويضاف إلى ذلك التقلبات الحادة في أسعار السلع الإستيرادية من المواد الأولية والسلع الغذائية بسبب التطورات السياسية والاقتصادية العالمية والتي تشكل عبء إضافي على الاقتصاد الليبي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن النظام الاقتصادي الليبي يعاني من تدهور وتراجع في كافة قطاعاته بالرغم من الفرص الاستثمارية التي يمتلكها، ويعتمد فقط على قطاع التجارة الخارجية من خلال تصدير النفط والذي يعتبر المصدر الرئيسي للصادرات وهذا المصدر عوائده متذبذبة وفق الأسعار العالمية للنفط مما يؤثر على خطط التنمية بالبلاد. ولذا فأن الأمر يتطلب التعرف على أهم ملامح الاقتصاد الليبي مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية بإعتباره أهم قطاعات الاقتصاد، والتي تشكل عاملًا بالغ الأهمية بالنسبة لتمويل التنمية في البلدان النامية بصفة عامة، وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجه قطاعات الاقتصاد الليبي بصفة عامة ومقترحات التغلب عليها.

هدف البحث

يستهدف البحث بصفة رئيسية إبراز أهم ملامح الاقتصاد الليبي والفرص الاستثمارية ببعض قطاعاته، والمعوقات التى تواجه قطاعاته وكيفية التغلب عليها، مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية باعتبارها أهم قطاعات الاقتصاد القومي الليبي والذي سوف يعتمد عليه في تحقيق التنمية، وذلك خلال الفترة من 2000-2019 والتي تم تقسيمها لفترتين، تمثل الفترة الاولى (2000-2010) وتعبر هذه الفترة عن حالة من الاستقرار السياسي بالدولة، والفترة الثانية (2011-2020) وتعبر هذه الفترة عن حالة من عدم الاستقرار بسبب الازمات السياسية التي مرت بها البلاد. وذلك من خلال: (1) التعرف على ملامح الاقتصاد الليبي، مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية.(2) التعرف على المعوقات التي تواجه قطاعات الاقتصاد الليبي.(3) صياغة بعض المقترحات للتغلب عليها.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج الكمي في عرض الإحصاءات وتحليلها، وتم استخدام بعض معايير التجارة الخارجية والتي تفيد في تحقيق الهدف مثل متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، ومعدل التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، ومعدل تغطية الصادرات للواردات، ومعدل التبادل الدولي الصافي، والميل المتوسط للتجارة الخارجية، والميل الحدي للتجارة الخارجية.

كما اعتمد البحث بصورة أساسية على البيانات الاحصائية المنشورة من مختلف المصادر المتاحة المعنية بنشر البيانات والتقارير والنشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وإصدارات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

المعايير المستخدمة في البحث:

صافي الميزان التجاري: يشير الميزان التجاري إلى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وتشمل الصادرات والواردات السلع المادية التي مصدرها الاقتصاد القومي والتي قد يكون سبق استيرادها من دول أخرى.

الميزان التجاري = قيمة الصادرات – قيمة الواردات

متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية: أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الخارجية، ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة مجموع قيمة الصادرات والواردات على عدد السكان

نصيب الفرد من التجارة الخارجية = (قيمة الصادرات+ قيمة الواردات)/ عدد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الصادرات: أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع قيمة الصادرات، ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة مجموع قيمة الصادرات على عدد السكان .

نصيب الفرد من الصادرات = قيمة الصادرات/ عدد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الوارادت: أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع قيمة الواردات، ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة مجموع قيمة الواردات على عدد السكان .

نصيب الفرد من الواردات = قيمة الواردات/ عدد السكان.

معدل التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي: يقصد به معدل اعتماد الدولة على التجارة الخارجية، ويتم حسابه في صورة نسبة مئوية لقيمة التجارة الخارجية من الدخل القومي.

معدل التبعية الاقتصادية = قيمة التجارة الخارجية/ قيمة الدخل القومي × 100

معدل التغطية: يشير هذا المؤشر إلى مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها، ويتم الحصول عليه كنسبة مئوية عن طريق خارج قسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات

معدل التغطية = قيمة الصادرات / قيمة الواردات × 100

معدل التبادل الدولي الصافي: يعتبر من أهم وأشهر أنواع معدلات التبادل التي تستخدم لقياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية لدولة معينة، حيث إنه يوضح تطور العلاقات النسبية لقيمة الصادرات والواردات الوطنية بالنسبة لسنة أساس معينة محتسباً في صورة النسبة المئوية للرقم القياسي لقيمة الصادرات إلى الرقم القياسي لقيمة الواردات.

معدل التبادل الصافي = (الرقم القياسي لقيمة الصادرات / الرقم القياسي لقيمة الواردات) × 100

وتدل زيادة قيمة هذا المعدل على تحسن في موقف الدولة بالمقارنة بسنة الأساس، إذ أنها تستطيع أن تشترى كمية أكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات، أو تشتري نفس كمية الواردات بكمية أقل من الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل التبادل الصافي يوضح مدى التحسن في شروط التجارة الخارجية الذي يتغير في المدى القصير وفقاً للتغيرات في الطلب والتغيرات في السياسات التجارية والتغيرات في سعر الصرف، بينما يتغير في المدى الطويل وفقاً للتغيرات الهيكلية في الطلب والعرض المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

النتائج البحثية والمناقشة:

أولًا: الوضع الراهن للإقتصاد الليبي

يستهدف هذا الجزء التعرف على الملامح الرئيسة للاقتصاد الليبي، ثم الملامح الرئيسة لقطاع التجارة الخارجية وذلك خلال الفترة 2000-2019.

(1) الملامح الرئيسة للاقتصاد الليبي

النمو الاقتصادى: ليبيا من الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث بلغ متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 51.1 مليار دينار خلال الفترة 2000-2010، ونتيجة لإيقاف تصدير النفط يلاحظ تراجع قيمة الناتج المحلي والذي يعتمد بدرجة

كبيرة على الصادرات النفطية من حوالي 89.2 مليار دينار عام 2012 إلى حوالي 36.4 مليار دينار عام 2016. جدول رقم(1) ويوضح الشكل رقم (1) تطور نمو الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

جدول (1): تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) خلال الفترة 2000-2019

الفترة الأولى	الناتج المحلى الإجمالي	الفترة الثانية	الناتج المحلى الإجمالي
2000	34,612	2011	34,707
2001	30,068	2012	89,242
2002	20,409	2013	62,872
2003	24,652	2014	33,819
2004	31,799	2015	38,455
2005	42,844	2016	36,424
2006	55,977	2017	52,794
2007	69,869	2018	71,810
2008	99,564	2019	72,819
2009	67,172	المتوسط	54,771
2010	84,804		
المتوسط	51,070		

المصدر: جمعت وحسبت من مصرف ليبيا المركزى، إدارة الاحصاء، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

شكل (1): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2019

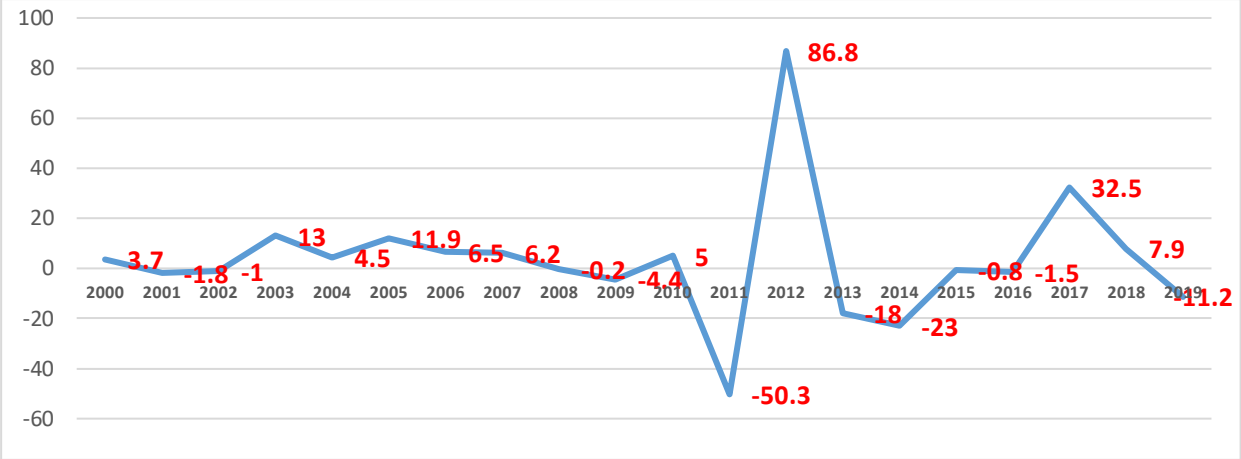

https://databank.albankaldawli.org/indicator

سعر الصرف: دعم الصراع السياسي في البلاد نمو السوق الموازية للعملة، حيث تتصرف السوق الموازية بشكل منفصل عن المصرف المركزي حتى أواخر 2018، مما تسبب في خسائر كبيرة في قيمة العملة وبشكل مستمر منذ عام 2014، حيث وصل انخفاض قيمة العملة مقابل الدولار إلى نسبة 75%، في حين ظل سعر الصرف الرسمي ثابتًا عند 1.4دينار للدولار، ووصل السعر في السوق الموازية إلى أرقام قياسية خلال عام 2017، كما تدخل مصرف ليبيا المركزي وخفض قيمة العملة في مارس 2019مما ترتب عليه خفض سعر صرف إلى 3.6 دينار للدولار، واصبح في السوق الموازية بين 4.05 و 4.15 دينار للدولار.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

إن استمرار تدخل مصرف ليبيا المركزي في تخفيض سعر الصرف من دون وضع آليات ودراسات عملية تحقق السعر التوازني المناسب قد يخلق ضغطا على العملة المحلية أو المصرف المركزي للبيع بسعر غير عادل، ومن ثم ينعكس ذلك اقتصاديًا على قدرة المواطن.

الفقر: تشير تقديرات البنك الأفريقي إلى أن مستويات الفقر في ليبيا مرتفعة، حيث أن ثلث الليبيين يعيشون تحت خطر الفقر الوطني، ويرجح التقرير ذلك حيث يرى أن الإنفاق على الخدمات العامة بالدولة قد تأثرت بتراجع الايردات النفطية وبسبب التضخم وبسبب الوضع السياسي، فضلًا عن تراجع مستويات التصنيع وتزايد الاستيراد وبيع المنتجات المستوردة بسعر الصرف في الأسواق الموازية مما يشكل عبء على المواطن الليبي.

البطالة: لدى ليبيا أعلى معدلات بطالة في العالم نتيجة للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي الراهن، بلغت نسبة البطالة حوالي 19% خلال عام 2018 حسب بيانات منظمة العمل الدولية.

التضخم: تزايد معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الأعوام الأخيرة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط ومشتقاته. الشكل (2)

شكل (2): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2019

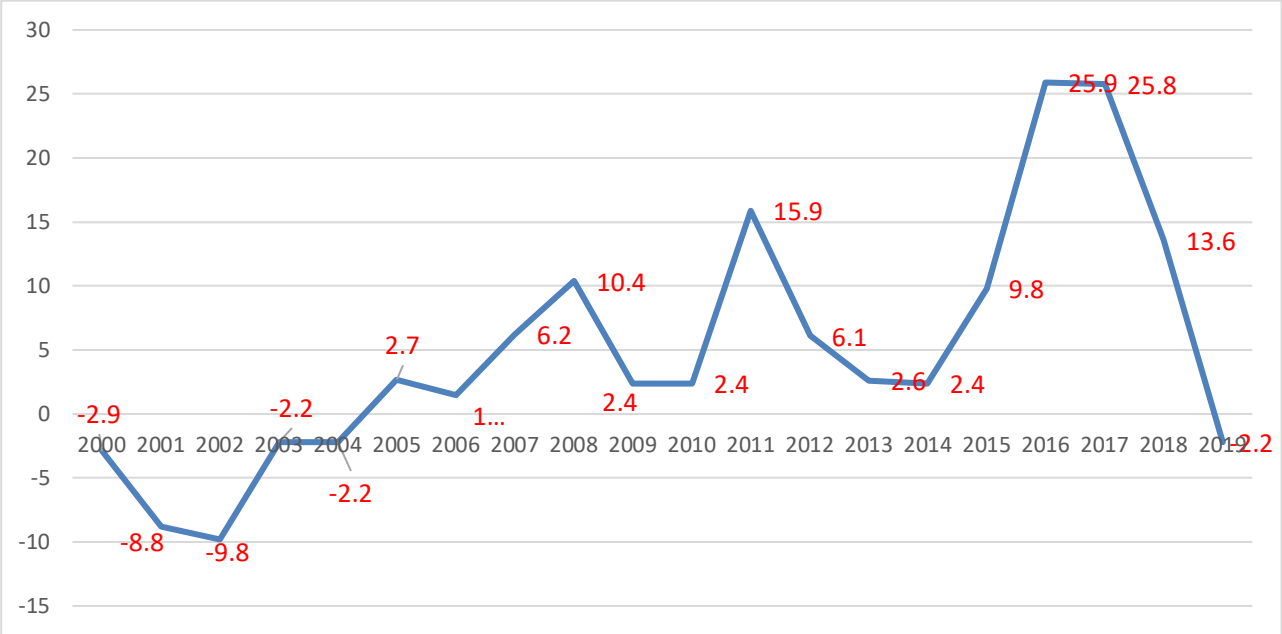

https://databank.albankaldawli.org/indicator

(2) الوضع الراهن للتجارة الخارجية

على الرغم من التحديات التى تواجه الاقتصاد الليبي في المرحلة الراهنة، إلا إن الاقتصاد الليبي تمتع بالعديد من الإمكانات الضخمة التي تؤهله لتحقيق معدلات نمو كبيرة في المرحلة المقبلة، مستفيداً من أسعار النفط المتوقعة، وترى العديد من المؤسسات المالية الدولية والمتخصصة والمحللون مدى إمكانية تحقيق الاستفادة القصوى للاقتصاد الليبي من تلك الإمكانات حيث تمتلك ليبيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، وسوف يظل إنتاج وتصدير الهيدروكربونات جزءا أساسيا من المستقبل الاقتصادي في ليبيا، حيث يشكل حوالي 95% من صادرات وإيرادات الحكومة، بحسب أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وهو ما يشير إلى أن قطاع التجارة الخارجية يعد من أهم قطاعات الاقتصاد القومي في المرحلة الراهنة.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

بعد استعراض تحديات الاقتصاد الليبي في مختلف القطاعات، يركز هذا الجزء على دراسة وتحليل أهم ملامح قطاع التجارة الخارجية باعتباره أهم قطاعات الاقتصاد القومي والتي سوف يعتمد عليه في تمويل وتحقيق التنمية، حيث أن معظم قطاعات الدولة تعاني من العديد من المعوقات والمشاكل، وسوف يتم تحليل ملامح هذا القطاع خلال الفترة 2000-2019، ويعزى طول الفترة الزمنية هنا لكى يتوائم طول الفترة الثانية 2011-2019 (فترة عدم الاستقرار بالدولة) مع طول الفترة الاولى 2000-2010 (فترة الاستقرار السياسي).

تشير بيانات الجدول رقم (2) والأشكال البيانية (3)،(4) إلى تناقص قيمة الصادرات الليبية من حوالي 35.9 مليار دينار كمتوسط خلال الفترة الاولى 2000-2010 إلى حوالي 33.8 مليار دينار كمتوسط خلال الفترة الثانية 2011-2019 بمعدل تناقص قدر بحوالي 6% من متوسط قيمتها خلال الفترة 2000-2010، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الأحداث التي مرت بها البلاد وما ترتب عليه من حالات عدم استقرار في كيان الدولة.

جدول (2): تطور قيمة التجارة الخارجية والميزان التجاري الليبي بالمليون دينار خلال الفترة 2000- 2019

السنوات	قيمة الصادرات الليبية	قيمة الواردات الليبية	إجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري الليبي
2000	52215	19114	71329	33101
2001	53939	26604	80543	27335
2002	10177	55856	66033	45679-
2003	14806	55978	70784	41172-
2004	20848	82551	103399	61703-
2005	31147	79535	110682	48388-
2006	36336	79347	115683	43011-
2007	40972	85014	125986	44042-
2008	54732	11195	65927	43537
2009	34070	16061	50131	18009
2010	46196	22376	68572	23820
متوسط الفترة الاولى	**35949**	**48512**	**84461**	**12563-**
2011	22527	92957	115484	70430-
2012	77805	27795	105600	50010
2013	49311	33975	83286	15336
2014	22555	22961	45516	406-
2015	14892	17826	32718	2934-
2016	13579	14524	28103	945-
2017	27988	15125	43113	12863
2018	40999	12863	53862	28136
2019	34494	13994	48488	20500
متوسط الفترة الثانية	**33794**	**28002**	**61797**	**5792.2**

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية لليبيا، طرابلس، أعداد متفرقة.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

كما تناقصت قيمة الواردات الليبية من حوالي 48.5 مليار دينار خلال الفترة الأولى إلى حوالي 28 مليار دينار خلال الفترة الثانية بمعدل تناقص قدر بحوالي 42.3% من متوسط قيمتها خلال الفترة 2000-2010. وتناقص متوسط إجمالي التجارة من حوالي 84.4 مليار دينار خلال الفترة الأولى إلى حوالي 61.8 مليار دينار خلال الفترة الثانية.

وبالنسبة للميزان التجارى يلاحظ وجود عجز في الفترة الأولى وهى فترة الاستقرار الاقتصادي، هذا العجز قدر بحوالي 12.6 مليار دينار مقابل فائض خلال الفترة الثانية وهى فترة عدم الاستقرار قدر بحوالي 5.8 مليار دينار، ويرجع العجز في الفترة الاولى لتزايد قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات كمتوسط 35.9 مليار دينار بينما بلغت قيمة الواردات خلال نفس الفترة حوالي 48.5 مليار دينار.

شكل (3): اجمالي التجارة الخارجية الليبية والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2010

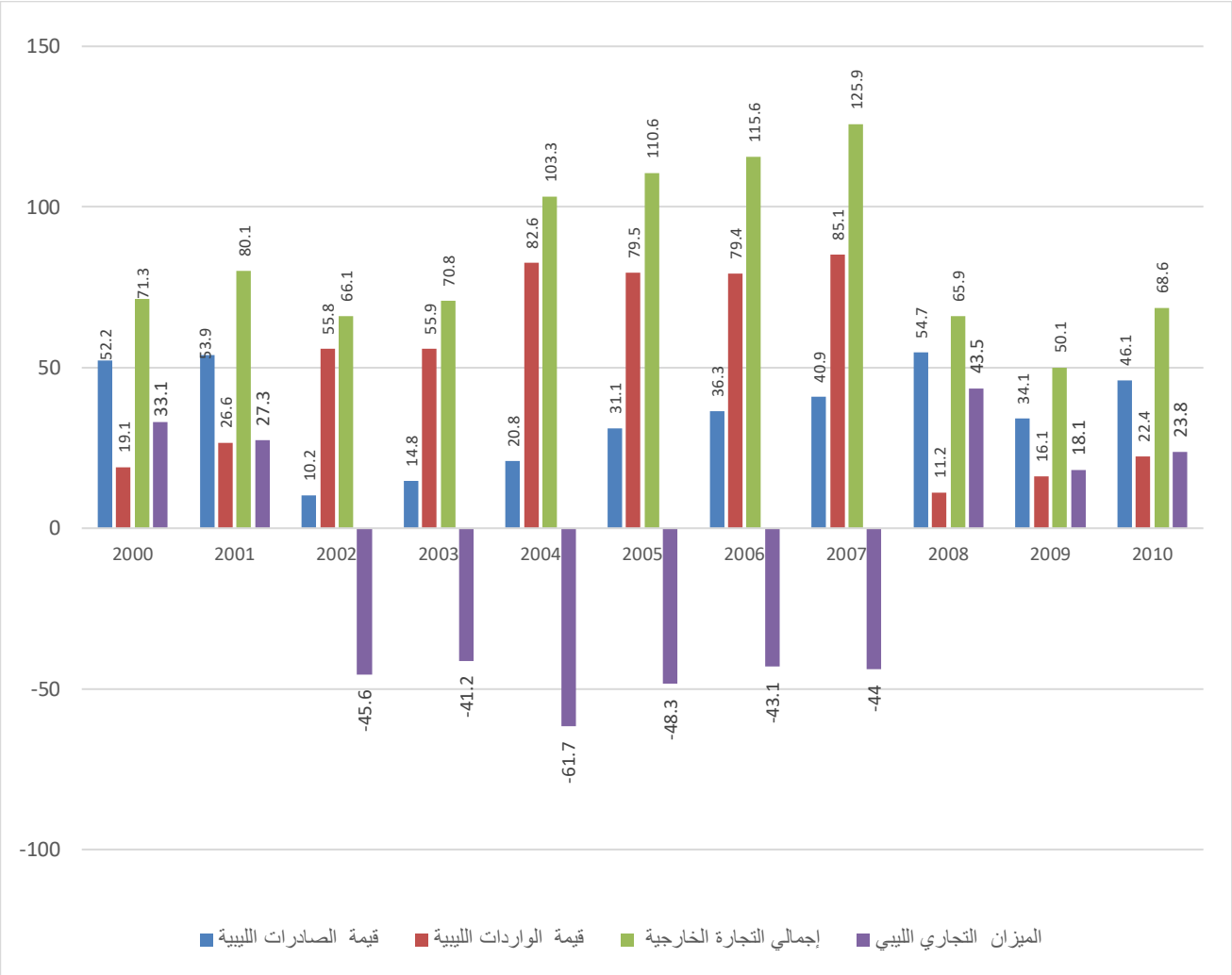

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية لليبيا، طرابلس، أعداد متفرقة.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

شكل (4): اجمالي التجارة الخارجية الليبية والميزان التجاري خلال الفترة 2011-2019

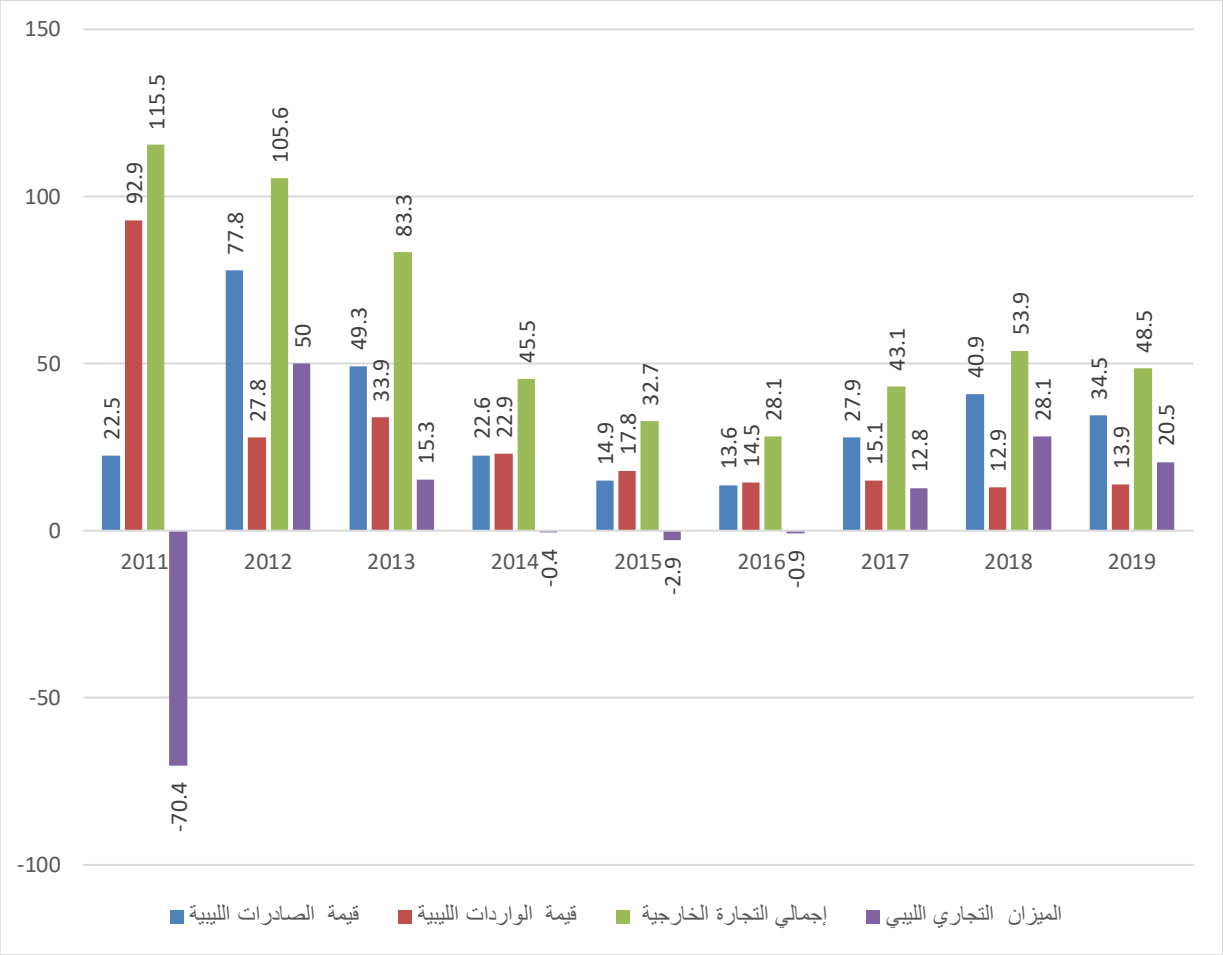

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية لليبيا، طرابلس، أعداد متفرقة.

وبدراسة معدل النمو السنوي للصادرات الكلية خلال الفترة الاولى للدراسة والفترة الثانية، تبين أنه بلغ حوالي 3.7% للفترة الأولى، وحوالي 3.8% للفترة الثانية، وثبت معنويته عند مستويات المعنوية 0.05، 0.01 على الترتيب جدول رقم (3) وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للواردات الكلية خلال فترتي الدراسة، تبين أنه بلغ حوالي 4% للفترة الأولى وأنه معنوي عند مستوى المعنوية 0.01، وحوالي 18% للفترة الثانية وثبت معنويته عند مستوى المعنوية 0.01 جدول (3)
من ناحية أخرى قدر معدل النمو السنوي للميزان التجاري بحوالي 25٪ وثبت معنويته عند مستوى المعنوية 0.01، وهذا يرجع لنمو الواردات الليبية وليست لنمو الصادرات لكون الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية جدول (3)

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

جدول (3): نماذج معدلات الإتجاه العام لقيمة التجارة الخارجية الليبية والميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019

البيان	الفترة	معادلة الاتجاه العام	R^2	F
قيمة الصادرات الليبية	الفترة الأولى	$Y=15.45\ e^{0.23t}$ $(71.5)^{**}\ (7.4)^{**}$	0.84	**54.7
	الفترة الثانية	$Y = 15.78e^{0.038t}$ $(67.54)^{**}\ (5.87)^{**}$	0.81	**34.51
	إجمالي الفترة	$Y = 14.08e^{0.18t}$ $(70.89)^{**}\ (3.36)^{*}$	0.87	**121.4
قيمة الواردات الليبية	الفترة الأولى	$Y=14.57\ e^{0.20t}$ $(94.0)^{**}\ (8.9)^{**}$	0.89	**97.2
	الفترة الثانية	$Y = 14.9e^{0.18t}$ $(101.27)^{**}\ (7.68)^{**}$	0.88	**59.04
	إجمالي الفترة	$Y = 13.65e^{0.14t}$ $(102.14)^{**}\ (13.84)^{*}$	0.90	**164.8
الميزان التجاري الليبي	إجمالي الفترة	$Y=14.88\ e^{0.025t}$ $(45.0)^{**}\ (5.1)^{**}$	0.72	**26.3

Y = المتغير موضع الدراسة، t = متغير الزمن في صورة متوالية حسابية، e = أساس اللوغارتيم الطبيعي وهي تساوي 2.71828
R2 =معامل التحديد، F = القيمة المحسوبة للنموذج، الأرقام بين القوسين أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة،
(*) ، (**) تشير إلي معنوية معاملات الإنحدار عند مستوى 0.05،0.01 على الترتيب، الفترة الأولى (2000- 2010) فترة الاستقرار السياسي بالدولة الفترة الثانية (2011- 2019) فترة عدم الاستقرار السياسي- الفترة كلها (2000- 2019).
المصدر:حسبت من البيانات الواردة بالجدول(2).

معايير كفاءة التجارة الخارجية الليبية

معدل التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي: يتبين من البيانات الواردة بالجدول (4) إرتفاع معدل التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي إلى حوالي 66.9٪ كمتوسط خلال الفترة 2001- 2010 بعد فترة الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على ليبيا في تسعينات القرن الماضي، بالمقارنة بمتوسطه الذي يبلغ قرابة 40.2٪ خلال الفترة2011- 2019. وكذلك ويرجع انخفاض نسبة قيمة الواردات الليبية إلى الدخل القومي الليبي من قرابة 19.5٪ خلال الفترة الأولى إلى قرابة 10.75٪ خلال الفترة الثانية الأمرالذي يعنى أن الدولة الليبية بدأت في تخفيض الواردات بنسبة بسيطة إلا إنها مازالت تعتمد على الواردات من الخارجية بشكل ملحوظ .

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

جدول (4): معدل التبعية الاقتصادية لدولة ليبيا خلال الفترة 2000-2019

السنة	التجارة الخارجية	الصادرات الكلية	الواردات الكلية
2000	%40.13	%29.37	%10.75
2001	45.71%	30.61%	15.10%
2002	65.08%	42.02%	23.06%
2003	68.28%	49.54%	18.73%
2004	73.45%	52.62%	20.83%
2005	89.76%	71.50%	18.26%
2006	95.97%	78.77%	17.20%
2006	97.56%	80.80%	16.77%
2007	76.21%	63.27%	12.94%
2008	78.61%	53.43%	25.19%
2009	92.71%	62.46%	30.25%
2010	80.59%	60.74%	19.85%
متوسط الفترة الأولى	**66.93%**	**47.38%**	**19.55%**
2011	49.40%	42.08%	7.31%
2012	24.53%	78.03%	5.38%
2013	61.54%	55.86%	5.69%
2014	48.02%	42.88%	5.13%
2015	40.03%	36.16%	3.87%
2016	80.06%	75.96%	4.11%
2017	62.86%	59.23%	3.63%
2018	61.73%	58.86%	2.87%
2019	%60.92	%56.80	%6.71
متوسط الفترة الثانية	**40.13%**	**29.37%**	**10.75%**

المصدر: حسبت من بيانات جدول(2)

معدل تغطية الصادرات للواردات الليبية: يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) زيادة متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات الليبية من حوالي 242.3٪ خلال الفترة 2000- 2010 إلى قرابة 273٪ خلال الفترة 2011- 2019. الأمر الذي يحتم استمرار تبنى السياسات الكفيلة بتنمية الصادرات وترشيد الواردات لتزداد نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات ومعالجة عجز الميزان التجاري الليبي.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

جدول (5): معدل تغطية الصادرات ومعدل التبادل الدولي خلال الفترة 2000-2019

السنة	معدل تغطية الصادرات للواردات (%)	الرقم القياسي(%)		معدل التبادل الدولي الصافي(%)
		لقيمة الصادرات	لقيمة الواردات	
2000	273.2%	100.0	100.0	100.0
2001	202.7%	171.0	176.7	96.8
2002	182.2%	122.7	171.0	71.7
2003	264.5%	169.5	171.8	98.6
2004	252.5%	161.1	148.3	108.6
2005	391.6%	187.6	128.3	146.2
2006	457.9%	199.2	127.1	156.7
2006	481.9%	135.5	164.8	82.2
2007	488.9%	180.3	167.5	107.7
2008	212.1%	186.4	143.7	129.7
2009	206.5%	161.3	166.0	97.2
2010	305.9%	161	151	106.6
متوسط الفترة الأولى	**%242.3**	**148.8**	**108.0**	**137.7**
2011	575.4%	132.2	183.9	71.9
2012	1451.3%	130.4	168.3	77.5
2013	982.3%	129.4	160.5	80.6
2014	835.4%	160.6	186.5	86.1
2015	935.0%	188.4	189.4	99.5
2016	1850.4%	192.4	191.2	100.6
2017	1632.6%	191.5	193.5	99.0
2018	2051.4%	194.3	194.9	99.7
2019	%846.5	163	175.1	93.1
متتوسط الفترة الثانية	**273%**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: حسبت من بيانات جدول(2)

معدل التبادل الدولي الصافي: يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) وجود تحسن في أداء قطاع التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 2000- 2010 (فترة الاستقرار السياسي) لأن متوسط معدل التبادل الدولي الصافي السنوي لهذه الفترة يبلغ حوالي 137.7٪ بينما بلغ متوسطه حوالي 100% خلال الفترة 2011-2019 (فترة عدم الاستقرار السياسي).

ثانيًا: المعوقات التي تواجه الاقتصاد الليبي

يواجه الاقتصاد الليبي العديد من المعوقات في الوقت الراهن التي تعرقل مسيرته نحو تحقيق التنمية، ويستعرض الجزء التالي أهم هذه المعوقات بصفة عامة وبعض القطاعات بصفة خاصة، كما يتضح من الجدول التالي:

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

جدول (6): أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي وقطاعاته

البيان	أهم المعوقات والمشاكل
مشاكل فى الاقتصاد ككل	* التوظيف في القطاع العام: من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي ارتفاع عدد موظفي القطاع العام. * البطالة المتزايدة وعدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل جديدة للخريجين الجدد. * دعم الوقود والمحروقات، ساهم بشكل كبير في تنامي العمليات الإجرامية والتهريب وإهدار المال العام. * عدم ثبات السياسات العامة للدولة الليبية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، شكل تحديا للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. * ضعف الصناعة والزراعة والاعتماد على الاستيراد من الخارج. * الأعداد الكبيرة للمهاجرين الأجانب في ليبيا تعتبر تحديا حقيقيا. حيث أن هذه الأعداد إن لم تتمكن من استكمال رحلتها للوصول للدول الأوروبية فإن أغلبها سيفضل البقاء في ليبيا والعمل في الاقتصاد غير الرسمي. * عدم الإستقرار السياسي والأمني. * الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. * ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية. * محدودية الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة الصالحة للزراعة.
قطاع التعليم والتدريب	* يواجه نظام التعليم في ليبيا مشكلة في الجودة والقدرة على إعداد الخريجين لأسواق العمل المحلية والدولية. * ساهم الوضع الأمني المتردي في فقدان السجلات والأوراق بالجامعات واصبح الوضع يسوده الفوضى. * العنف ساهم في امتناع اعضاء هيئة التدريس عن العمل. * هناك فجوة بين العمال المهرة وغير المهرة.
قطاع الطاقة	نقص البيانات الميدانية وضعف شبكة الكهرباء الحالية فضلا عن نقص المتخصصين في السوق المحلي واستحواذ الشركات والمؤسسات العامةعلى هذا القطاع.
القطاع النفطي	* الاقتتال على مصادر الدخل (النفط) حيث يشكل أكبر عائد في الدخل القومي الليبي ويؤثر بشكل كبير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي وفرض النفوذ على الأرض، خاصة بعد أحداث 2011. * قلة التمويل من قبل المؤسسة الوطنية للنفط أدى إلى أن يكون تطور الحقول النفطية القائمة وتحقيق اكتشافات جديدة دون المستوى الأمثل. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض مستويات الإنتاج في المستقبل القريب. * فشل سياسات الدولة في استفادة المجتمع من النفط والتي عبر عنه مؤشر حوكمة الموارد وهذا المؤشر يقيم جودة إدارة الموارد الطبيعية، وقد سجلت ليبيا ترتيب 87 من أصل 88 دولة.
قطاع الكهرباء	تعاني شركة الكهرباء من تحد كبير في تمويل مشاريعها
قطاع الاتصالات	الصراع السياسي في ليبيا أدى إلى تعطيل قطاع الاتصالات حيث تم تدمير أبراج الهواتف المحمولة والمعدات، كما تمت سرقة وسائل أخرى هامة في مجال الاتصالات.
قطاع السياحة	أغلب العاملين بالقطاع بحاجة إلى التدريب والتطوير في مجال الفندقة والسياحة، وبحاجة إلى تطوير وإجادة اللغات الأجنبية للتعامل مع السياح الأجانب.
قطاع البناء والإنشاءات	* تواجه كل من الشركات الأجنبية والمحلية التي تعمل في هذا القطاع بيئة تنظيمية صعبة، خاصة بالنسبة إلى العمالة الماهرة، حيث يعتمد هذا القطاع بشكل كبير على العمالة الأجنبية، ناهيك عن عدم توفير الحاجات الأساسية للبناء كالأسمنت والحديد * نقص الخبرة في أعمال الإنشاء المتخصص كبناء الجسور والأنفاق وبناء الأبراج، حيث تعتمد خبراتها السابقة على البناء الخرساني التقليدي وتعبيد الطرق البسيطة.
القطاع المالي	يحتاج القطاع لتطوير حتى يتماشى مع المعايير الدولية، كما يحتاج لتوفير تمويل للمشاريع خاصة الصغيرة وتعزيز مبدأ الشفافية في الشركات العملاقة عن طريق سوق المال وفتح فرص استثمارية.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

ثالثًا: مقترحات لتنمية القطاعات الاقتصادية

يتمتع الاقتصاد الليبي بالعديد من الإمكانات الضخمة التي تؤهله لتحقيق معدلات نمو كبيرة في المرحلة المقبلة، مستفيداً من عائدات النفط المتوقعة، وترى العديد من المؤسسات المالية الدولية والمتخصصة والمحللون مدى إمكانية تحقيق الاستفادة القصوى للاقتصاد الليبي من عائدات الصادرات النفطية، والتي يمكن أن تقوم بتمويل برامج التنمية (حيث تشكل عوائدها حوالي 95% من صادرات وإيرادات الحكومة، بحسب أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي) وتنويع مصادر الدخل والذي يُعد من الضرورات الحتمية لتطوير الاقتصاد الليبي، ومن خلال دراسة المعوقات التي تعوق الاقتصاد الليبي، تم اقتراح تنمية عدد من القطاعات (بالإعتماد على العائدات النفطية) والتي يتوقع أن تسهم وبشكل كبير في إعادة بناء وتطوير الاقتصاد، ويستعرض الجزء التالي أهم القطاعات التي ينبغي تنميتها والتي تُعد من الضرورات الحتمية لتطوير الاقتصاد الليبي.

تنمية القطاع النفطي: تتطلب تنمية هذا القطاع زيادة تمويل أنشطة التنقيب والتطوير حيث إن قلة التمويل والتطوير ستؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاج في المستقبل.

صيانة وتطوير المصافي الحالية وإنشاء مصافي جديدة وبقدرة استيعابية كبيرة مما يساهم في القضاء على الحاجة إلى الواردات المتزايدة من وقود السيارات والزيوت.

في قطاع البتروكيماويات، هناك فرص للنمو الاقتصادي والتنويع عن طريق التحول إلى استخدام سوائل الغاز الطبيعي بدلًا من أنواع الوقود الآخرى بموارد كبيرة منخفضة التكلفة وبأسعار منافسة. كما أن الطلب على الكيماويات الزراعية قد يخلق فرصة استثمارية جيدة في ليبيا، خاصة وأن ليبيا توفر حاليًاً منتجات وسيطة مثل اليوريا والأمونيا لشركات الأسمدة النتروجينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمكن تطويرها لإنتاج منتجات ذات قيمة عالية مثل النيتروجين، والأسمدة المخلوطة أو المعقدة.

تنمية القطاع الصناعي: تمتلك الدولة شركات عامة كبيرة كشركة الحديد والصلب والشركة العامة للخردة، ومع زيادة الإعمار والبنية التحتية سوف تحتاج الدولة إلى نمو هذه الشركات وتنميتها حتى يلبي إنتاجها الاستهلاك المحلي. يمكن كذلك تطوير صناعات أخرى كصناعة الألمنيوم الكثيفة الاستهلاك للطاقة، أيضا يمكن إنشاء مناجم ومصانع لتطوير التنقيب على الذهب في الجنوب والجنوب الشرقي مما يخلق فرص ونقل معرفة جديدة للسوق الليبية. كما تمتلك ليبيا شركات متخصصة في صناعة الكابلات والأسلاك الكهربائية وصناعة المواسير، وهى شركات تحتاج إلى تطوير وتدريب القوى العاملة وتطوير أصولها المتهالكة والمدمر بعض الحرب.

قطاع الطاقة المتجددة: تمتلك ليبيا موارد متعددة يمكن استغلالها في إنتاج الطاقة المتجددة، ومن أهمها الإشعاع الشمسي، والرياح، وطاقة الجوف الحرارية، والكتلة الحية، حيث تقع ليبيا في منطقة الحزام الشمسي التي تتمتع بشدة الإشعاع الشمسي وتعد الأعلى عالمياً، أما بالنسبة إلى طاقة الرياح يتمتع الساحل الليبي والذي يبلغ طوله حوالي 1,880 كم بتيارات رياح عالية، ويتراوح المتوسط السنوي لسرعة الرياح في ليبيا ما بين (5-10م/ث) إن الطاقة الشمسية في ليبيا يمكن أن توفر حوالي 140000 تيراواط/ساعة في السنة. أمّا طاقة الرياح وطاقة الكتلة الأحيائيّة فلديهما إمكانات تتراوح بين 2000 – 15000 تيراواط/ ساعة في السنة على التوالي. وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات الهائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتكون مصدراً من مصادر الامتدادات المستقبلية للطاقة، وخاصة أن الطاقة الشمسية مخزون هائل لا ينضب كما هو الحال بالنسبة للنفط والغاز. تحقق الطاقة الشمسية نمواً اقتصادياً مهماً من خلال تخفيض الإعتماد على النفط والغاز في توليد الطاقة والحد من الاستنزاف الهائل لميزانية الدولة وكذلك تخفيض نسبة الاستيراد من مواد الوقود الأحفوري. بل إن الكم الهائل من الإشعاع الشمسي والمساحة الشاسعة والموقع الجغرافي الذي تتميز به ليبيا يمكن أن يؤهلها لتكون في مقدمة الدول المصدرة للطاقة الكهربائية الشمسية ورائدة في إرساء قواعد التعاون الدولي في هذا المجال.

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

تنمية قطاع السياحة: تمتلك ليبيا مقومات سياحية هامة ومتعددة، منها على سبيل المثال المدن الإغريقية والرومانية في شحات وسوسة وبنغازي، والمدن الفينيقية والرومانية في لبدة وصبراته وطرابلس، كما تمتلك ليبيا أيضاً آثار ما قبل التاريخ وتتمثل في النقوش والرسوم الصخرية في جبال أكاكوس وأبار مجي والشرسارة والعوينات، هذا بالإضافة إلى الواحات الصحراوية، مثل واحة غدامس وغات ومرزق والجغبوب. كل هذه الموارد تمثل عوامل جذب سياحي مهمة. إلا أن هذه الامكانيات والمقومات السياحية لم يتم توظيفها بشكل جيد لتأخذ ليبيا دورها ومكانتها على الخريطة السياحية، حيث يتطلب الأمر تدريب وتأهيل العاملين في القطاع السياحي خاصة فيما يتعلق بخدمات الضيافة والفندقية وخلق حوافز لتشجيع العمل في القطاع السياحي، والاهتمام بالبنية التحتية وقطاع المواصلات وقطاع النقل البري والجوي.

تنمية تجارة الترانزيت: تركز تجارة الإتحاد الأوروبي مع الدول الافريقية في منطقة شمال وغرب وجنوب الصحراء حيث تستحوذ هذه المنطقة على 86% من حركة التجارة الإفريقية مع الاتحاد الأوروبي.هذه الإحصاءات والمقومات تؤكد بأن لليبيا فرصة نجاح كبيرة في أن تلعب دوراً محورياً في استيعاب جزء كبير من نمو حركة التجارة الدولية بين إفريقيا وأوروبا عبر موانئها المطلة على البحر المتوسط، وفي هذا الإطار فقد أعلنت ليبيا عن مشروع تجارة العبور الذي يتمثل في تشغيل ثلاثة مسارات: أولها عبر ميناء مصراته، والثاني عبر ميناء بنغازي (المنطقة الحرة المريسة)، أما المسار الثالث عبر ميناء طرابلس، عبر المنطقة الجنوبية وصولاً إلى دول تشاد والنيجر.

تنمية قطاع البناء والإنشاءات: إنطلاقًا من إنه بدون تنمية قطاع البناء فإن الأهداف الاقتصادية مثل تحسين البنية التحتية وزيادة المعروض من المساكن العامة والسياحة لن يتم تطويرها. وبالتالي يعد هذا القطاع من القطاعات الهامة لإحداث التنمية في الدولة الليبية خاصة مع التوقع بزيادة الطلب على الإسكان والبنية التحتية، إلا أن هذا القطاع يحتاج لعمالة ماهرة لديها خبرات في بناء الجسور والأنفاق وبناء الأبراج، وتوفير مواد البناء نفسها من أسمنت وحديد حيث أن الانتاج المحلي غير كافي ولا يلبي احتياجات السوق، كما أن صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الاسكانية أيضا من العوائق التى تحتاج التغلب عليها حتى ينطلق القطاع ويلبي احتياجات التنمية.

تنمية القطاع المالي: يحتاج القطاع المالي في ليبيا إلى تطوير ليتماشى والمعاييرَ الدولية وذلك من خلال توفير تمويل للمشاريع، خاصة الصغيرة منها والمتناهية الصغر، وتعزيز مبدأ الشفافية في الشركات العملاقة عن طريق سوق المال وفتح فرص استثمارية وتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في السوق الليبية؛ بحيث تكون السوق الليبية الوجَّهة المالية الجديدة للاستثمار المالي (مثل دبي وسنغافورة) ويحتاج تطوير القطاع المالي الليبي لإجراءات وخطوات جريئة لتطويره، تتضمن تغيير القوانين السارية المتعلقةَ بالأعمال التجارية والمصارف وتطوير المعايير المعتمدة في مجالات المالية العامة والمحاسبة والمراجعةّوالشفافية وتقليص دور تدخل المصرف المركزي وتطوير القطاع المصرفي الليبي وفتح السوق للاستثمار الأجنبي في القطاع المالي ورفع القيود على التحويالت المصرفية من الخارج واستثمارها وإعادة استثمارها.

تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات: تطوير قطاع التكنولوجيا يحتاج إلى صرف مبالغ للصيانة والتطوير خاصة وأن القطاع قد تأثر بشكل كبير بفعل الصراعات الدائرة، ناهيك عن أن التطور التكنولوجي سريع جدا والاستثمار في قطاع التكنولوجيا من أكثر الاستثمارات مجازفة نظرا لسرعة اهلاك المعدات والأصول المستثمرة. بالنسبة للعمالة المتوفرة في القطاع تحتاج إلى تدريب وتطوير لتتماشى والتطور التكنولوجي. ومن ناحية التشريعات، فإن قطاع الاتصالات يحتاج إلى تشريعات عدة، منها تنظيمية كإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات، وقانونية كقانون التجارة والمعاملات الإلكترونية، وقوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية وغيرها.

تنمية القطاع الزراعي: نظراً لمحدودية الموارد الطبيعة من الأراضي الزراعية وكمية المياه، فإن قطاع الزراعة لا يمكن أن يكون قطاعاً استراتيجياً بديلاً في تنويع مصادر الدخل بقدر ما يمكن أن يعول عليه في سد احتياجات السوق المحلي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية، فضلاً عن المساهمة في خلق فرص عمل، كما أنه بالامكان التغلب على تلك الصعوبات عن طريق وضع الخطط وتنفيذ السياسات التي تتناسب مع الموارد المتاحة، مع التركيز على زراعة بعض

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

المحاصيل مثل: القمح والشعير والزيتون والنخيل باعتبارها الأكثر ملاءمة للظروف المحلية واحتياجاتها المائية قليلة مقارنة بالمحاصيل الأخرى.

الملخص والتوصيات

استهدف البحث بصفة رئيسية إبراز أهم ملامح الاقتصاد الليبي والفرص الاستثمارية ببعض قطاعاته، والمعوقات التى تواجه قطاعاته وكيفية التغلب عليها، مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية باعتبارها أهم قطاعات الاقتصاد القومي الليبي، وذلك خلال الفترة من 2000-2019 والتي تم تقسيمها لفترتين (2000-2010)، (2011-2020) واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج الكمي في عرض الإحصاءات وتحليلها، مع استخدام بعض معايير التجارة الخارجية. وتوصل البحث لأهم النتائج التالية:

(1) تشكل عائدات النفط حوالي 95% من صادرات وإيرادات الحكومة. (2) لدى ليبيا أعلى معدلات بطالة في العالم نتيجة للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي الراهن، بلغت نسبة البطالة حوالي 19% خلال عام 2018.(3) خلال الفترة الأولي سجل الميزان التجارى الليبي عجز بلغت قيمته حوالي 12.6 مليار دينار يرجع لنمو الواردات الليبية لكون الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، بينما خلال الفترة الثانية انخفضت قيمة الواردات بحوالي 42.3% من قيمتها للفترة الاولى مع تراجع في قيمة الصادرات أيضا نتيجة للظروف السياسية الإ أن قيمة الصادرات كانت أعلى من الواردات خلال هذه الفترة وسجل الميزان التجارى وفائض قدر بحوالي 5.7 مليار دينار. (4) يواجه الاقتصاد الليبي العديد من المعوقات في الوقت الراهن التي تعرقل مسيرته نحو تحقيق التنمية.

ويوصي البحث بالعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي حيث أن الاعتماد على قطاع النفط قد يواجهه بعض المخاطر والتي أهمها عدم القدرة على التحكم في أسعار النفط العالمية، تطوير قطاع التكنولوجيا حيث أنه من القطاعات سريعة النمو عالميًا ومن ثم يحتاج القطاع للتطوير ليلحق بالركب العالمي. أيضا يوصي البحث بتنمية القطاع الزراعي لسد احتياجات السوق المحلي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية، وتطوير القطاع المصرفي الليبي وفتح السوق للاستثمار الأجنبي في القطاع المالي، تنمية تجارة الترانزيت حيث أن ليبيا لديها فرصة نجاح كبيرة في أن تلعب دوراً محورياً في استيعاب جزء كبير من نمو حركة التجارة الدولية بين إفريقيا وأوروبا عبر موانئها المطلة على البحر المتوسط، تدريب وتأهيل العاملين في القطاع السياحي حيث أن الدولة لديها إمكانيات هائلة في القطاع السياحي لم تستغل بعد.

أهمية وضع خطة قومية تستهدف تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مع تحديد أولويات التنمية، الإ أن الامر يتطلب في البداية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي حتى يتم تحقيق تنمية اقتصادية ويشعر المواطن بثمارها.

المراجع:

- الأمم المتحدة، الأسكوا، 2020، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.
- الإقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات،https://lcsms.info/libyan-economy
- الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة، " المخطط الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (2013-2025)"، ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول: الربط بين المياه والطاقة – الطاقة المتجددة، بيروت، لبنان، 2017، ص: 19

10.21608/MEAE.2024.239449.1228

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية لليبيا، طرابلس، أعداد متفرقة.
- بدء تنفيذ أول مشروع للطاقة الشمسية في ليبيا بقيادة توتال، 16-06-2022 https://www.attaqa.net/
- مصرف ليبيا المركزى، إدارة الاحصاء، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.
- https://databank.albankaldawli.org/indicator